

الآن يعرف من هو في بره ان المردول سلمها اليه فيقبل قوله فيها وليس
 للحكم جلوبا ظاهرا في المعجود ولا يقبل برهية الامن ذي رحم محرم او ممن
 جرت عادته قبل القضاء بما داته ولا يخبر دعوة الا ان يكون غائبا ويبد
 اجنانا ويقود اليه ولا يضيف احد خصميه دون خصمه واذا حضر الخصم
 بينهما في اجلوبون الاقبال لا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجج
 فاذا ثبت الحق عند من وصاحب الحق خصم غريمه لم يجعل حبيسه في بره
 ما عليه فان امتنع حبيسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يد غيره
 لم يسعج والترتبه بعقد كالمهر والكفالة ولا يجس فيما سوى ذلك اذا حال
 التي تغير الا ان يثبت غريمه ان له مالا فيجب شهرين او ثلثة ثم يسأل
 عن حاله فان لم يظهر له مال غط سبيله ولا يجوز بينه وبين غريمه حبيس
 الرجل في نفقة زوجته ولا يجس الكوالدين ولده الا اذا امتنع عن
 الا نفاق عليه اذا كان صغيرا ويجوز فضا المرأة في كل شئ الا في الحدود
 والقصاص ويقبل كتاب القاضي في القاض في الحقون اذا شهد به
 فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالتمهاده وكنيت محكم وان شهدوا في
 حضرة خصم لم يحكم وكنيت بالتمهاده ليحكم بها المكتوبين ولا يقبل الكتاب

طلب

هذا كتاب القاضي
بابه من كتاب القاضي
القاضي

رجلين او رجل وارائين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه
 ثم يحتمه وسلم اليهم فاذا وصل الى القاضي لم يقبل الا بخبرة اخصم فاذا تم
 الشهود الذين نظر الاخرة فان شهدوا انه كتاب فلان القاض فسلم اليه
 في مجلس مكة وقرأه علينا وضمه فضا القاضي وقرأه على الخصم والزمت
 ولا يقبل كتاب الفتن في الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يتخلف
 في القضاء الا ان يقوض اليه ذلك واذا رفع الى القاضي حكم عالم
 الغضاه الا ان يخالف الكنت في السنة او الاجماع او يكون قول الادب
 عليه ولا يقض القاضي على غائب الا ان يخبره بغيره بغيره وادركه
 رجلان رجل ليحكم بينهما وتراضيا بكم جاز اذا حكم بصفة القاضي
 ولا يجوز حكم الكافر والعبد والرمي والمردود في القذف والناسق
 ولا يقضي لكل واحد من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه ما اراهم ارضاهما
 واذا رفع حكم الى القاضي فوافق مدعيه امضاه وان خالفه ابطال ويجوز
 ان يحكم في احد دو الفضائل ان يمكنه دم خطا نقض الحكم على العاقلة
 لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسبح البنية ويقضي بالفكول حكم الحاكم لا يوبى و
 وزوجته باطل **كتاب القسمة** يتبع لام ان ينصب قاضا برقة